

مظاهر التأزم ومتطلبات إصلاح للدولة الهشة في مالي

Crisis Aspects and Reform Requirements of the Fragile State in Mali

قرش بن سالم * *Guerch Ben Salem*، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسيةمسيح الدين تسعديت *Massihdine Tasaadit*، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

تاريخ النشر: 2021/06/05

تاريخ القبول: 2021/05/29

تاريخ الاستلام: 2021/04/29

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز مظاهر التأزم للدولة في مالي عبر تشخيص أزمة بنائها، بالبحث في الخلفيات والأسباب التي جعلتها تفقد القدرة على تحقيق أهدافها وتفشل في مشروعها الوطني، حتى دبت فيها مظاهر الضعف والهشاشة، وصار التنبيه بخطورة استمرار الوضع فيها ضرورة ملحة، لما قد يترتب عنها من أخطار على أمن واستقرار وبقاء الدولة خاصة بوجود دول فاشلة وأخرى منهارة الأمر الذي بات يستدعي حلول ومعالجات للأزمة وفق سبل تتلاءم مع الخصوصيات المحلية.

الكلمات المفتاحية: مالي، هشاشة الدولة، التغلب على الهشاشة

Abstract:

This study aims to show the aspects of state crisis in Mali by diagnosing the crisis of its construction. By looking into the background and reasons that caused it to lose the ability to achieve its goals and fail in its national project. This led to weakening and fragility and it has become of most importance to point out how dangerous the situation has become there. As the repercussions include threats to national security and the continuity of the state. Especially with the existence of neighbouring failed states. This calls for solutions and treatments to the crisis with conformity to local specifications.

Key words: Mali, fragility states, overcoming fragility

* قرش بن سالم *Guerch Ben Salem*

1. مقدمة:

استقلت مالي وهي مثقلة بالعديد من المشاكل التي وضعتها في خضم أزمات زاد استفحالها من خلال ممارسات اقضائية خلقت تفاوتاً في المستوى المعيشي أو الاجتماعي أو السياسي، لحد التنافر بين مختلف الجماعات ما أدى إلى تكوين دولة هشة عجزت كل قدراتها على خلق التناسق والتناغم بين مختلف الإثنيات والعرقية فيها، حيث باتت ملزمة على مراجعة أساليب تسييرها لفهم التحولات الحاصلة والتعامل معها بما يراعي حجم التعقيد الحاصل والذي وضعها أمام مطالب تغيير سياسية وتنموية والقيام بإصلاحات تعمل على احتواء التهديدات ذات الطبيعة التقليدية وتصد كل أشكال التهديدات جديدة ضمن سبل تراعي كل أشكال التحديات داخليا. فما هي مظاهر الأزمة في مالي وفيما تتمثل سبل التغلب على هشاشة الدولة فيها ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطلق من الفرضيات التالية:

- تبرز حالات هشاشة الدولة في مالي امام اي قصور في عملية بناء الدولة.
 - قياس هشاشة الدولة في مالي، يتم من خلال مقارنة تعددية، تقييم أدائها لوظائفها ومدى عجزها في الحد من الأزمات.
 - كلما تضاعفت جهود القوى الوطنية في الداخل، أمكن التغلب على الهشاشة في مالي.
- ولعل مكاشفة صحة هذه الفرضيات يهدف إلى البحث في أسباب هشاشة الدولة في مالي والسبل الممكنة للخروج من أزمة هشاشة الدولة.

2. مالي ضمن جغرافية الساحل:

مالي هي إحدى دول الساحل والتي برزت أهميتها كم منطقة عبور هامة للقوافل والتجارة مشكلة رابطا هاما بين دول شمال إفريقيا والدول الواقعة جنوب الصحراء، لتمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا شاملة كل من السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، والسنغال، وكثيرا ما يمتد لحسابات جيواقتصادية لتشمل بوركي نافاسو، ونيجيريا، بل وحتى جزر الرأس الأخضر، ويسكن منطقة الساحل الإفريقي حوالي 200 مليون نسمة وتمثل مساحة الإقليم ما يعادل 31.04 % من مساحة القارة الكلية (ونوغي مصطفى، 2010، ص 77). ستة دول منها تفوق مساحتها المليون كلم مربع، وهي: تشاد، مالي، النيجر، الجزائر، ليبيا، موريتانيا (محمد صلاح، 2007، ص 4). هي من أعقد المناطق الإفريقية من حيث التركيبة السكانية نظرا لتعدد الأعراق والإثنيات وتباين مشارب القبائل المشكلة لها وهو الأمر الذي عرقل عملية الاندماج الاجتماعي وجعلها جد صعبة خاصة في ظل غياب تنشئة سياسية واجتماعية مؤسسة لثقافة سياسية واجتماعية تؤمن بضرورة الولاء للوطن على حساب الهويات، وهو ما يصعب من مأمورية بناء التنمية للخروج من التخلف (ونوغي مصطفى، ص 78). في هذا الإطار يمكن أن تصنف على أنها المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، أي من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، ببلدان تتميز بالمساحات الجغرافية الواسعة، والبعد الصحراوي، ومحدودية السكان، وليس بهذه البلدان أي منفذ بحري يذكر. تشترك في العديد من السمات كعدم القدرة على تعبئة مواردها الداخلية وصعوبة تحصيل الضرائب وانخفاض معدلات التنمية البشرية و ضعف الكثافة السكانية بالنسبة لمساحتها الإجمالية وكذا ضعف البنية التحتية المادية وغير المادية منها وتركيز الصادرات وتراكم الديون الخارجية بالإضافة الى خطر التعرض لنشوب نزاعات مسلحة (حفيان عبد الوهاب، ماي 2017).

وفي هذا الفضاء تواجدت مالي كدولة حبيسة تقع في غرب إفريقيا، تحدها من الشمال الجزائر ومن الجنوب بوركينافاسو وساحل العاج و غينيا التي تحدها كذلك من الغرب والسنغال وموريتانيا من الغرب والنيجر من الشرق، و تتكون من ثماني مناطق كما تنقسم دولة مالي إلى ثماني مناطق تحمل كل منها اسما و هي كالتالي كايس و كوليكور و باماكو وهي العاصمة وسيكاسو و سيغو و موبتي وتومبوكتو و غاو و كيدال وتتمتع بإمكانيات هائلة حيث تبلغ مساحتها 437000 كيلومتر مربع من الأراضي الصالحة للزراعة على طول حدود البلاد، ويلعب نهر النيجر مع روافده دورا حيويا في تزويد البلاد باحتياجاتها من مستجمعات المياه والتي هي موطن 60 ٪ من السكان وتشارك في الأنشطة الاقتصادية الأكثر جدوى وتمتد على أكثر من 1700 كم مشكلة 40 ٪ من إجمالي طول الحوض مع إمكانات ري لمساحات تقدر بأكثر من 2.2 مليون هكتار لولا أن التحليلات تظهر أن السلوك البشري والمناخ يؤثران سلبا على توافر المياه والموارد الطبيعية الأخرى (www.paysbasetvous.nl). كما تساهم الزراعة في حوالي نصف إجمالي الناتج المحلي حيث توفر ما يقرب من ثلاثة أرباع دخل الصادرات. كما يحتل القطاع الصناعي مكانة ثانوية تحول دون تقدم الاقتصاد المالي ونموه على مدى العقدين الماضيين، الأمر الذي جعل مالي من بين أفقر البلدان في العالم.

ضمن هذا المحيط تشكلت جغرافيا دولة مالي حيث يقدر إجمالي السكان بـ 19.419.009 و يتزايد بمعدل 3.6٪ سنويا، حيث أنها واحدة من أصغر السكان عمرا في العالم بمتوسط يبلغ 16.2 سنة وحوالي 65 في المائة من إجمالي السكان تحت سن 24. ونظرا لمحدودية الفرص الاقتصادية لا سيما في المناطق الريفية، يهاجر الكثيرون إلى أجزاء أخرى من مالي أو يشاركون في النزاع المسلح أو تندفق أعداد كبيرة منهم إلى شمال إفريقيا وأوروبا و يمثل انعدام الأمن الغذائي مشكلة مستمرة للعديد من الأسر في مناطق مختلفة من مالي، ويشكل الصراع وانعدام الأمن تهديدات رئيسية للأمن الغذائي، حيث تؤثر هذه العوامل على قدرة السكان في إنتاج الغذاء والحصول عليه بالإضافة إلى ذلك، فإن عروض وفرص العمل محدودة، مما يقوض التنمية الشاملة (Ousmane MAIGA, 2019,P9). نظام الحكم في مالي جمهوري والسلطة التنفيذية بيد الرئيس المنتخب لفترة خمسة سنوات ولا يجوز انتخابه لأكثر من ولايتين، إذ يقوم رئيس الوزراء وأعضاء وزارته و السلطة التشريعية بيد المجلس الوطني الذي يتكون من 147 عضوا ينتخبهم الشعب لمدة 5 سنوات أما السلطة القضائية فتشرف عليها المحكمة العليا للبلاد. كما عرفت مالي منذ استقلالها العام 1960 انتقال زمام الحكم بين ثمانية رؤساء.

3. هشاشة الدولة في مالي:

عجل قصور عملية بناء الدولة في مالي في ظهور حالات اتسمت بالهشاشة و بافتقاد الدولة القدرة على بسط نفوذها في كل أقاليمها واكتفاءها ببسط السيطرة على الأجزاء التي ترى في بعض نقاطها مصادر تمنحها عائدات تتيح لها هوامش للتسيير الارتجالي الريعي وهذا باستمالة نخب وهيمنة جهات وإقصاء أخرى بما يتعارض مع مسؤوليات الدولة الحقيقية إزاء مواطنيها في التكفل بجملة انشغالاتهم وتلبية مطالبهم الأمر الذي جعلنا أمام بيئة ميزتها العنف الناتج عن ردود أفعال ترفض كل تلك الممارسات السلطوية القائمة على التهميش والإقصاء وتذهب في رفضها باحتجاجات قد تمتد لتأخذ طابعا عنيفا قد يهدد بانتقال تلك الحالات العارضة إلى أعراض دائمة تنقل الدولة من حالة الهشاشة الى وضع اللااستقرار وصولا إلى الفشل والافئيار. في اقرار لمقولة غورن هايدن Goren Hyden حينما أكد: «لم تستطع المجتمعات الإفريقية جنوب الصحراء أن تطور بنفسها أنظمة دولية» (عربي بومدين، http://www.qiraatafrica.com). وكان من أبرز مظاهر ضعف الأداء السياسي هو غياب الأحزاب السياسية وضعف القيادات السياسية، وزيادة حدة الصراعات السياسية والصراع على السلطة، و بروز الصراعات الدينية مع زيادة معدلات البطالة

(برتران بادي، 2006، ص11). ولعل أبرز مشكلة وقع فيها الاختلاف هي مسألة النموذج وارتباط الكثير من الدول بالنموذج الشرقي وخيار الحزب الواحد (احمد طه محمد، ص54). تزايد منحى العنف للوصول الى السلطة حيث عرفت مالي أكثر من أربع انقلابات دفعت إلى مزيد من الصراع والعنف وتحولات عنيفة مدمرة (حمدي عبد الرحمن حسن، 2008، ص14). تم استبدال نظام الحزب الواحد بأحزاب غير ديمقراطية حرصت على تكديس الثروة والحصول على السلطة (براهيم محمد ادم، 2006، ص266). شهدت مالي منذ تحقيق الاستقلال أربعة انقلابات عسكرية متتالية وخلال فترات حكم متباينة، وكان الانقلاب العسكري الأول في نوفمبر 1968، والثاني في مارس 1991، والثالث في مارس 2012، بينما كان آخر انقلاب في أوت 2020، بما يؤدي إلى تقويض سلطة الدولة وشرعيتها وبالتالي المساهمة في جعل الدولة هشة (P7.,Santos-Paulino,2011). كما تميز النظام السياسي منذ الاستقلال بسياسات إقصاء واضطهاد وانتهاك لكل الحقوق التي تكفلها القوانين الموضوعية والأعراف المحلية واللجوء الى تكريس الخوف كفلسفة حكم تبني عليه السلطة سبل بقائها. واللجوء إلى القوة والعنف لضمان الولاء والامتثال، فلقد بدا الرئيس موسى تراوري عمله أمام أوضاع جد صعبة تمرد في الشمال للتوارق 1963 وما كان من النظام إلا إعلان حالة الطوارئ والتعامل بقوة وبعنف مع جملة تلك المطالب (Michele Galy, 2013,P109). لجأت الاطراف المعارضة للرد بعنف حينما نفذت مجزرة في حق مائة جندي من الجيش المالي في منطقة اغيلهوك لتدخل البلاد في حلقة دموية (فاروق حسين أبوضيف <https://www.qiraatafrican.com/home/new>).

يتناول جان فرانسوا بيار في كتابه "سياسة ملئ البطون: سوسيولوجيا الدولة في افريقيا" سياسات التراكم التي تعمل على تثبيت السلطة من خلال نشر ثقافة الفساد وممارسة الدور الذي يلعبه الفساد والقبيلة (سيد احمد بن شيخنا، 2014، ص 58). يتسابق كبار السياسيين نحو السلطة طلبا للنهب المتفق عليه و تتعاضم سلطتهم كلما ازدادوا اغتناء (جان فرانسوا بايار، حليم طوسون، 1992، ص 186). في عهد الرئيس أمادو توماني توري وصل الفساد الى عمق المؤسسات الاستراتيجية في الدولة المالية (الرئاسة،الجيش،الامن،الادارة المحلية) (ولفرام لآخر، 2012، ص 21). ان غياب النظم الديمقراطية وسيادة التسلط للنظم الديكتاتورية تمنح الفساد المناخ الانسب مفرزا ازيمات اقتصادية ناجمة عن تفاوت طبقي وتنمية متحيزة وغير متوازنة داخل اقاليم الدولة الواحدة كترجمة لازمة القيادة السياسية وانعدام الحريات والحقوق المدنية داخل الحياة السياسية في مالي (ابراهيم محمد ادم، مرجع سابق، ص 264). يعتمد اقتصاد مالي بشكل أساسي على القطاع الزراعي، الذي يساهم بنسبة 36% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن للاعتبارات التالية أن تشكل اكبر المعوقات أمام أي تطور للقطاع الزراعي المهم في قيادة قاطرة الاقتصاد لتحقيق الأمن الغذائي (P5 Ousmane Maiga 2019):

- تأثير الأحداث المناخية المعاكسة مثل الجفاف أو الفيضانات أو هطول الأمطار، ارتفاع درجة الحرارة.
- عزل بعض المناطق بسبب الفيضانات المفاجئة، مما يصعب عملية الإنتاج.
- عدم قدرة الوكالات الحكومية والمجتمعات على إدارة مواردها الطبيعية بشكل فعال.
- تقلص المساحات الصالحة نتاج التصحر السريع بما اسهم في زيادة الهجرة الداخلية.

ويتم قياس درجة المخاطر في اقتصاد دولة معينة عن طريق مقارنة الدين العام بالنتائج المحلي الإجمالي للدولة، فيستخدم الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لمعرفة صحة الاقتصاد ومدى تمكن الدولة من سداد ديونها فحجم دين مالي عام 2016 كان 8 مليار دولار وهو ما يمثل 35 % من ناتجها المحلي (World Bank, 2017, p18).

كما أظهرت مجموعة من الدول عدم قدرتها على مواجهة تحديات العولمة فضلا عن أنها تعاني من تفشي مجموعة من الأوبئة ذات الانتشار العالمي مثل تجارة الأسلحة والمخدرات والمواد الأولية ومختلف أشكال الجريمة المنظمة الأخرى (Jean-Marc Chataigner, 2007.P223). بما يؤدي طردى إلى زيادة معدلات الجريمة، ومن ثم الاستياء العام الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي ويزعزع الاستقرار السياسي للدولة (عادل عامر، 2018، ص12). وهو ما استغلته الجماعة لسلفية للدعوة والقتال وقامت في جوان 2005 ببداية العمليات العسكرية الجديدة في إستراتيجية الجماعة بعد استشعار العمل بالاستعلاماتي من الجانب المالي وهزيمة نخبة القوات بالجيش المالي (محمد الحافظ الغابد، 2014، ص127). زادت المخاوف وتأكدت من خلال التمرد الذي جرى في العام 2012 في شمال مالي والذي أسفر عن سقوط المدن الشمالية ووقوعها تحت سيطرة مجموعتين ترتبطان ارتباطا وثيقا بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي هما، أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (كمال محمد جاهد الله الخضر، 2013، ص22).

لتضيق التغيرات المناخية تحديا جديدا تمثل في نقص هطول الأمطار والجفاف المزمع الذي أدى إلى المجاعة، ونزوح البشر والحيوانات وموتهم، وإعادة تنشيط الكتلان الرملية في جميع أنحاء منطقة الساحل الشمالي لمالي. فتقلل في مساحات الأراضي المتاحة للزراعة وهو ما يعطي لمن يمتلك القوة استخدامها والسيطرة على أراضي غيره بما يدفع نحو مزيد من الصراعات (Boubacar Ba and Morten Bøå, P13). كما أدت دورة التصحر السريعة إلى تقليص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة المحدودة بالفعل، مما ساهم في زيادة الهجرة الداخلية (P 86M. Dialo ,Opcit).

4. مؤشرات الهشاشة في مالي:

صاحب القصور في عملية بناء الدولة في مالي ظهور حالات للهشاشة اتسمت بافتقار الدولة القدرة على بسط نفوذها في كل أقاليمها واكتفاءها ببسط السيطرة على الأجزاء التي ترى في بعض نقاطها مصادر سمحت باستمرار النظام السياسي.

أ- مفهوم الهشاشة:

استخدم هذا المفهوم لأول مرة عندما اختفت الدولة تقريبا في الصومال وسقوط الجنرال "سياد بري" رئيس جمهورية الصومال العام 1991 وانهار جهاز الدولة وما ترتب من عواقب وعجز الدولة في القيام بالمهام التي تخصها وحفظ سيادتها (Veron.g, 2011.P46). ظهرت مفردات ضعف الدولة و فشلها ومن ثم هشاشتها عند تناول أدائها وتمكنها في مواجهة مشكلات مثل الفقر والحرب الأهلية ومختلف أشكال العنف والفساد أو النهوض بمهمات التنمية الشاملة، و ثمة قناعة على المستوى الدولي بأن هشاشة الدولة تحبط المساعي و التدابير نحو الازدهار الاقتصادي والتنمية في كافة الميادين (صباح رحومي علو، <https://www.ahewar.org>).

لا يوجد تعريف للهشاشة متماسك متفق عليه بين مختلف المعنيين بهذا المصطلح، إنما يستدل عليه من خلال مصطلحات شائعة الاستخدام مثل العنف، والعدالة، والمؤسسات، والأسس الاقتصادية، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث و الأزمات بمقاييس

مختلفة متباينة في أبعاد مستوى قدرة المؤسسات داخل الدولة، ومستوى المحاسبة لتلك المؤسسات ومؤشرات أخرى متصلة بمخاطر اندلاع الصراعات. (السيد علي ابوفرحة، 2016، ص 30) غير انه يمكن أن تشترك جل التعاريف لواقع الدولة الهشة في (علاء الدين علي النحاس، <https://democraticac.de>):

1- عدم قدرة الحكومة على الحكم.

2- عدم قدرتها على حماية حدودها المتنوعة من الاختراقات الخارجية.

3- الافتقار إلى الشرعية و تداول السلطة، و تفشي الفساد و غياب النظم القانونية.

4- الانقسام المجتمعي و وحدة الصراعات الأثنية والدينية.

تقرير عام 2014 هو الذي غير المسمى إلى "مصطلح قائمة الدول الهشة" عوضاً عن "الدول الفاشلة" من طرف الصندوق من اجل السلام (FSI) في تقريره السنوي المعني بمتابعة الهشاشة وفق مؤشرات مختلفة كأول مرة يتم فيها تداول هذا المصطلح، ولذلك فسوف يعتمد في دراسة الهشاشة في مالي.

ب-دراسة هشاشة الدولة في مالي وفق مؤشر الصندوق من اجل السلام (FSI):

ترتيب مالي طوال الفترة من العام (2006-2020) تسلق الترتيب نحو الأسوأ حيث ارتقت من الرتبة 81 عام 2006 (بداية العمل بالمؤشر) إلى الرتبة 16 العام 2020 وهو ما يرسم واقع الحال لدولة مالي والمتسم بالاستقرار بما جعلها تنبوءاً هذا المركز في التقرير الخاص بهذه الهيئة. و لعل الملاحظ في هذا الجدول هو ارتفاع تنقيط مؤشر الشرعية طوال هذه السنوات حينما ارتفع من (4,5 إلى 9,5) كمؤشر على افتقاد المواطن الثقة في مؤسسات البلاد لعدم شرعيتها وانتقال السلطة بشكل عنيف تجلت في أشكال عدة كالمظاهرات العامة وحركات التمرد المسلح وطبيعة التحولات السياسية (الانقلابات العسكرية) ومستويات الفساد. كما بقي مؤشر التدخل الخارجي مستقراً فوق المعدل وهو ما يترجم حجم التدخلات الخارجية و تأثيرها من قبل الجهات العاملة في الخارج أو لأجل التدخل الإنساني بينما سجل أدنى معدل تنقيط عند (5,3-5,7) ليخص مؤشر الانقسام بين النخب وهو ما يشير إلى تشرذمها على أسس عرقية و طبقية وهو ما يمكنه أن يفسر بالتزام الحكومة في مالي في تمثيل القيادات على تلك المعايير ورغبة النخب في تجسيد المصالحة التي توصل لها الفرقاء (اتفاق الجزائر 2015)، في حين كانت أدنى نقطة هي 3.5 لمؤشر تفكك وتشرذم النخب و كانت أعلى علامة ولمرتين (9,6) في مؤشر التدخل الخارجي.

منذ اعتماد مؤشر الهشاشة في 2014 تصاعد ترتيب مالي في التقارير السنوية الهشاشة ليصبح كالتالي (الجدول رقم 01):

2014 -احتلت الرتبة 36 برصيد 89.8 تحت فئة تحذير

2015 -احتلت الرتبة 30 برصيد 92.9 تحت فئة استنفار.

2016 -احتلت الرتبة 29 برصيد 95.2 تحت فئة استنفار.

2017 -احتلت الرتبة 31 برصيد 92.9 تحت فئة استنفار.

2018 -احتلت الرتبة 27 برصيد 93.6 تحت فئة استنفار.

2019-احتلت الرتبة 21 برصيد 94.5 تحت فئة استنفار.

2020 -احتلت الرتبة 16 برصيد 36.0 تحت فئة استنفار.

تعد مالي مثالا مثيرا للاهتمام حيث لا يشير أي من هذه التصنيفات في الفترة 2006-2012 إليها كدولة فاشلة وهذا لدرجة استقرار النظام السياسي في مالي منذ تأسيس الديمقراطية في عام 1992. وعلى الرغم من أن شرعية المؤسسات المالية تنقصه السيطرة على الكثير من المناطق الشمالية (السيادة)، والتي تبدو للوهلة الأولى منفصلة، مع مجموعة متشابكة من الأزمات و إنشاء ملاذ جهادي يستهدف مصالح دول المنطقة وكذلك الدول الغربية، وفي نفس الوقت الكشف للعالم كله عن التبعية الاقتصادية لهذه المناطق إلى جوار مضطرب يمنحنا فكرة عما حدث لاحقا حينما اثار الأوضاع في مالي وتمرد التوارق في تحالف ظرفي مع جماعات إرهابية تحمل جنسيات مختلفة مثل تنظيم القاعدة وتنظيمات أخرى جهادية بمسميات متعددة تتبنى نهج العنف في تحقيق مطالبها بالشكل الذي يضعها ضمن قائمة الدول الأكثر هشاشة في العالم وهو الأمر الذي يستعجل الحلول وبذل الجهود بغية التغلب على الهشاشة ووقف الانهيار.

5. سبل التغلب على الهشاشة:

1-السبل السياسية:

يجب الالتزام بتعزيز السلام والأمن وفق خارطة طريق لاستعادة السلام والأمن، كما ينبغي أن تضمن المشاركة القوية للجهات الخارجية الفاعلة، الإقليمية والدولية على حد سواء، في عملية حفظ السلام في البلد والتنفيذ الصارم لتدابير بناء السلم، خاصة وان هناك الكثير مما يجمع الفرقاء في البلاد بدليل وصولهم الى اتفاقات ولو على صعوبتها غداة أي مفاوضات بينهم. لعل مخلفات الحرب في السودان وعدم قدرة الطرفين على الوصول لتسوية ما زالت عالقة في الأذهان بالرغم من الوساطات والمفاوضات والاتفاقيات إلا انها انتهت بالتقسيم إلى جزء شمالي وآخر جنوبي كسيناريو قد يدفع الأطراف في مالي إلى حتمية التفاوض (https://dz.ambafrance.org, Annick Girardin). لتبني الحل السلمي والوصول الى التوافق حول جوهر القضايا بغرض فض النزاع الداخلي والتوصل إلى تسويات سياسية تتبنى في روحها النصوص التي اتفقت عليها الأطراف في مختلف مراحل الحوارات والتي انبثق عنها اتفاقيات، ولعل ابرز هذه الاتفاقيات كان اتفاق تمناست 1991 واتفاقية الصلح في فيفري 1995 واتفاقية السلام سنة 2006 وصولا الى اتفاق السلم في مالي في مايو 2015 كأرضية مقبولة نظريا من كل الأطراف الداخلية والخارجية بعدما توصل لها الفرقاء بغرض تفعيل التسوية وإحلال السلم ومن أهم بنودها نبذ العنف والاعتراف بالتنوع الذي يشكل النسيج الاجتماعي المحلي والعمل على مكافحة الإرهاب الذي استوطن ربوع البلاد مشكلا أخطارا عبر قارية ومما جاء فيه (الاتفاق للسلام والصلح في مالي من عملية الجزائر، ص3):

أ) احترام الوحدة الوطنية والثقة الوطنية واستقلال دولة مالي ونوعيتها الجمهورية وأخلاقه اللائكية.

ب) الاعتراف بالتعددية والقيم الثقافية واللغوية وتعزيزها.

ج) إدارة السكان لأعمالهم واحتياجاتهم الخاصة كما يحلو لهم، بمساعدة الحكومة.

د) تعزيز تطوير المعادلة لجميع مناطق مالي، مع مراعاة الإمكانيات للجميع.

- هـ) إلغاء العنف كوسيلة للتعبير عن السياسة وتأجيل المحادثة والتشاور لحل الخلافات.
- و) احترام حقوق الإنسان وحرية الإنسانية وكرامة الإنسانية والحريات الأساسية والدينية.
- ل) محاربة الفساد وعدم العقاب.
- ي) مكافحة الإرهاب والمخدرات الأساسية وأنواع أخرى من الجريمة المنظمة بين الدول.
- كما يجب أن تذهب الدولة إلى صياغة دستور توافقي يتم بناءه من الأسفل تراعي فيه التقسيم الإقليمي للسلطة والسياسات العامة في توزيع الموارد وفق ما يلي (محمد عاشور مهدي، 2002، ص 132):
- الإقرار بالاستقلال والأخذ بترتيبات كونفدرالية للجماعات الاثنية.
 - إقامة نظام فيدرالي على أسس إقليمية او اثنية.
 - تبني التمثيل النسبي للجماعات الاثنية في الوظائف المختلفة.
 - الأخذ بنظام انتخابي يضمن التمثيل النسبي للجماعات المختلفة.

ويأتي ضبط العلاقات المدنية-العسكرية بعد سلسلة انقلابات عسكرية متكررة بداية بما حدث في بدايات الاستقلال ضد نظام "موبيدو كايثا" في 1968، ثم ضد نظام الرئيس "موسى تراوري" سنة 1991 وضد نظام الرئيس "امامدو توماني توري" في 2012، إضافة إلى الانقلاب ضد الوزير الأول "شيخ موديو ديبارا" في نهاية 2012، وأخيرا انقلاب 2020 بقيادة العقيد "ساديو كامار" (Bernard Adam, 2013). بما يمكن من إعادة فهم معادلة العلاقات المدنية العسكرية بمنظور أكثر مرونة فتشمل العلاقة الأبعاد والأطر غير المؤسسية وغير الرسمية، مثل مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك يتم إدخال مؤسسات الأمن والمليشيات شبه العسكرية والمخابرات ضمن دائرة المؤسسة العسكرية. ولعل هذا الإطار الجديد يسمح بالجمع بين أدوات الرقابة الموضوعية والذاتية لتحقيق مبدأ السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، ولكن في إطار من الشراكة والتعاون بين القيادات العسكرية وقيادات النخبة السياسية والمدنية (حمدي حسن عبد الرحمان، <https://www.qiraatafrican.com/>). لعل النظرية الأقرب هي نظرية جانووتيز، والنمط الأمثل للعلاقات المدنية العسكرية وهذا من خلال الخطوات التالية (جبابلية عبد الحفيظ، 2010، ص 128):

1- إضفاء طابع الاحتراف على المؤسسة العسكرية.

2- حيادية العسكرية من الناحية السياسية.

3- الحصول على تدريب مهني متخصص في إدارة عمليات العنف في المجتمع.

4- الاستعداد في تنفيذ قرارات الحكومة الشرعية.

ويأتي تأسيس نظام فعال للحكومة ومكافحة الفساد لإدارة حكم سليمة وجيدة للحد من ظاهرة فساد الأنظمة وتراجع ممارسات الحكم الرشيد، وغياب المساءلة والشفافية وضعف السياسات العامة، وغياب القيم المؤسسية القائمة على معايير النزاهة والعدالة، هذا بجانب انتشار الفقر والتفاوت في توزيع الدخل (سمر حسن الباجوري، 2020، ص 68). تعد جودة الحوكمة عاملا أساسيا لنجاح استراتيجيات النهوض بالقطاع الخاص وتحسين جودة الإنفاق العام والإجراءات الحكومية وهو ما عزز من دورها ضمن الإطار الاستراتيجي للنمو والحد من الفقر في مالي (2017-2012) كأحد محاور برنامج العمل ذي الأولوية، ولهذا السبب اتخذت الحكومة خيار تعزيز جودة الحوكمة لزيادة الكفاءة في إدارة الشؤون العامة، من أجل تزويد مالي بنظام إدارة مالية شفاف

وموثوق، وذلك من أجل تعزيز مصداقيتها سواء تجاه الفاعلين الوطنيين أو تجاه الشركاء التقنيين والماليين في المؤسسات المالية الدولية (3P.2013-2014.GROUPE DE LA BANQUE AFRICAINE.).

2-الإصلاحات الاقتصادية:

لا يمكن لأي إصلاحات أن تتجسد إلا بأولوية استعادة السلم، بما يجعل الحكومة أكثر قدرة على الموازنة لاتخاذ سياسات التنمية التي تحتاجها البلاد (البنية التحتية والصحة والتعليم). والتعامل مع تزايد الاحتجاجات في المجتمع الذي يكافح من أجل رؤية تحسن في الوضع الأمني، ويعاني من تخلي الدولة عن عديد المناطق. وهو وضع هش يثقل كاهل مناخ العمل، الذي لا يزال يخسر ثلاثة أماكن في ترتيب ممارسة أنشطة الأعمال 2020، ليجد نفسه في المركز 148 في جميع أنحاء العالم (-https://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque). عرفت مالي أزمات بسبب سياساتها الاقتصادية القائمة على تدخل الدولة في البداية، وحين فشلت هذه الاستراتيجيات جاء تدخل المؤسسات النقدية الدولية فارضة حملة إصلاحات كخفض الموازنة وزيادة الصادرات وتشجيع القطاع الخاص (روجز أوين، 2004، ص 186). يأتي تشجيع مبادرات القطاع الخاص للولوج الى مختلف القطاعات الاقتصادية والالتزام بقواعد المنافسة وإدارة اقتصادية تدعم المستثمرين وتوفير قطاع مصرفي يضمن الوصول إلى التمويل (جمال منصر، 2018، ص 240). والتي يمكن استعادتها بما يعطيه مؤشر النمو المساهم إيجابا في الوضع الاقتصادي والذي يعرف تحسنا ملحوظا منذ عام 2012 ويستمر في النمو، باعتراف الجميع، منذ 7٪ المسجلة في 2014، تباطأت لتصل إلى 5.3٪ في 2017، مع التوقعات بأن يحافظ النمو الاقتصادي على وتيرة مستدامة في عام 2020 ليستقر في حدود 5٪، مدفوعا بقطاع أساسي أولي قوي، وهو استمرار انتاج الذهب العمود الفقري للاقتصاد (https://www.jeuneafrique.com/). تشكل "التحالفات من أجل التنمية" بين الإدارات العامة المحلية والقطاع الخاص المحلي والانفتاح على الشراكة بين الإدارات اللامركزية والمبادرة الخاصة المحلية استراتيجيات تنموية فعالة حيث تسمح هذه الشراكة لبناء تحالفات "رابح/رابح" من أجل التنمية المحلية في سياق مؤسسي ناشئ عن اللامركزية يمكن من معرفة وإتقان وتصنيف اللاعبين الاقتصاديين المحليين جيدا بشكل يسمح بإجراء حوار سلمي مترابط (Ousmane Sy, 2009, p 171). مع إنشاء برنامج التطوير المؤسسي تدعم الإصلاح المؤسسي وتكون تحت وصاية هيئة مسئولة عن الإصلاحات الاقتصادية، وتنمية المناطق الشمالية من خلال البرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في شمال مالي مع إسناد عملية الإشراف على أعمال التنمية الإقليمية والمحلية إلى الحكومات المحلية اللامركزية (Jean-Émile Charlier, Jean-François Pierrard, 2001.P32).

يجب مواجهة مشكلة الفقر، وتفاوت توزيع الدخل، اللذين يعدان من أهم معوقات تحقيق النمو الاقتصادي، ويؤثران في عدالة توزيع الدخل ومعدلات الفقر، بما يؤدي لعدم وصول أي ثمار للفئات الأكثر فقرا. هذا بجانب تأثيراته الاقتصادية الأخرى مثل أثره على كفاءة وحجم الاستثمارات وأثره على البنية التحتية، وفعالية السياسات الاقتصادية، والتي تؤدي في النهاية إلى عدم تحقيق هذه الدول لأهدافها التنموية المنشودة (سمر حسن الباجوري، ص 81). وتشجيع المانحين على تقديم مساعداتهم التي قد تستخدم في إطار ينم عن مخاطر خطيرة تخرجها عن سياقها بما تسببه من شلل وفساد للمشاريع والبرامج (Michailof, 2011P43 serge). ومنه

جاءت إستراتيجية البنك الإفريقي للتنمية ضمن الإطار الاستراتيجي للنمو للفترة 2012-2017، على ثلاثة محاور إستراتيجية (BANQUE AFRICAINE DE DEVELOPPEMENT 2015, P5):

1) تعزيز النمو السريع والمستدام لصالح الفقراء الذي يخلق فرص عمل وأنشطة مدرة للدخل.

2) تعزيز الأسس طويلة الأجل للتنمية والوصول العادل إلى الخدمات الاجتماعية الجيدة.

3) التطوير المؤسسي والحوكمة.

ويأتي الارتقاء بالقطاع الزراعي ومنحه الأولوية ضمن سياسات التمويل الحكومية وزيادة قدرات القطاع ليمثل قاطرة التنمية المحلية ويضمن الاستقرار في بيئة ظروفها المناخية متغيرة عبر حملة مراحل (STRATEGIED'APPUI A LA GESTION :DE LA TRANSITION 2013-2014, p 21,

- تشجيع المزارعين على استخدام معلومات الطقس لمضاعفة المردودية وتحسين طرق السقي الفلاحي.

- تعزيز وتطوير وتعميم استخدام أصناف المحاصيل المناسبة حسب المناطق.

- تنويع الإنتاج الزراعي لزيادة قدرة القطاع على الصمود للتقليل من التأثيرات التغيرات المناخية.

- بناء مخازن للتجميع. للتعامل مع الاحتياجات الغذائية التي قد تنشأ في سنوات الجفاف والفيضانات.

- استعمال التقنيات المتاحة كتناوب المحاصيل، وتقنيات تجميع مياه الأمطار، وتثبيت الكثبان الرملية.

مالي دولة عضو في مجموعة كتلات اقتصادية إقليمية استهدفت تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة وإقامة علاقات اندماجية متكافئة فيما بينها (شليحي الطاهر، 2018، ص 69). تصل نسبة التجارة البينية الأفريقية حاليا ما يقارب 17%، وهي نسبة ضعيفة للغاية إذا ما قورنت بـ 59% في قارة آسيا، و 69% في أوروبا 80% من تجارة القارة تذهب إلى خارجها. لذا تأتي اتفاقية التجارة الحرة القارية لتقديم مزيدا من العون للدول الأفريقية نحو تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي؛ إذ يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن هذه الاتفاقية سوف تزيد حجم التجارة البينية الأفريقية من 150 مليار دولار في الوقت الحالي إلى 220 مليار دولار بحلول عام 2022، ومن المتوقع أن تزيد نسبة التجارة البينية في أفريقيا من 17% في الوقت الحالي إلى 25% بحلول عام 2022، وإلى 50% بحلول عام 2040 (محمد بوبوش، 2015، ص 58).

3- التدابير الاجتماعية:

تعمل الدولة وفق قواعد لعبة تتضح ملامحها لمن يحقق السيطرة ويستطيع تعبئة وتوظيف الموارد وفق قوانين يمثل الولاء أساسها وتوزيع السيطرة مكافئتها بعد حسم السيطرة كمحدد أساس لقوة الدولة بعد حسم الصراع (بين المجتمعات والدول) حتى يمكننا فهم هشاشة الدولة التي تطبق قواعد مختلفة يمكننا أن نقيس به قوة أو ضعف الدولة في بيئتها وفق معياري عدم فصل طبيعة الدولة عن طبيعة مجتمعاتها وامتلاكها التركيز الهائل من السيطرة الاجتماعية (Claire Mcloughlin, 2012, P23).

إن إشاعة ثقافة السلم والتسامح هي المقدمة الطبيعية للوحدة العملية والاجتماعية التي تغذي مفاهيم السلم الاجتماعي بتعميق الوحدة الوطنية وفق نظام قانوني يكفل للجميع حريتهم، ويتعاطى مع الجميع على القاعدة الوطنية المشتركة التي تبطل المفعول السليبي للتمايز التاريخي أو العرقي أو القبلي من خلال نظام يصنع عند المواطن حالة نفسية وعملية تتجه نحو إعلاء المشترك مع الإنسان الآخر، واحترام نقاط التمايز وإبقائها في حدودها الطبيعية التاريخية والثقافية. وتطوير الخطاب السياسي وفق.

(محمد محفوظ، <https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/2406>):

- إعادة صياغة مضمون الخطاب الاجتماعي والسياسي بما ينسجم وضرورات الوحدة الوطنية.
 - توسيع القاعدة الاجتماعية لهذا الخطاب، ليعكس واقع المصلحة الاجتماعية العامة.
 - دعم وتشجيع تفاعل الوسط الاجتماعي العام مع مضمون الخطاب السياسي والاجتماعي.
 - تامين القواسم المشتركة، وتمتين الوحدة الوطنية، وإنهاء كل أسباب القطيعة الاجتماعية.
- يمثل الإسلام الديانة الأكثر اعتناقاً في مالي حيث يصل معتنقيه إلى نسبة 90% من السكان ليكون هو الدين الغالب في البلاد وبالتالي فإن دور العقيدة يمكن أن يكون جامعاً إذا وجد في الخطاب الديني ما يستمد من مجموع القيم الموضوعية التي تجمع مكونات الشعب المالي (مالي، <https://ar.wikipedia.org/wiki/%8A>)، ليسهل إعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي للمتطرفين وفق فلسفة تمنح الفرصة لخطاب متسامح وإعادة النظر في المناهج الدراسية والخطاب الديني وإعطاء وسائل الإعلام دوراً أكبر في عملية التوعية يبنى على حماية الأقليات والدفاع عنها ضمن إطار قانونية تحميها من التهديدات وخطر الإرهاب في استباق منها لتفكيك شبكات الدعم والإسناد للجماعات الإرهابية (احلام سايح، 2017، ص143). ليسهل الاندماج الوطني و ذوبان جميع الولاءات الفرعية و تلاشي الهويات الفرعية في مقابل تشكل هوية وطنية جامعة مشتركة تخلق الانسجام داخل المجتمع، لما قد يمثل هذا الدور الذي يلعبه الاندماج الوطني (النان ولد الماي، <http://aqlame.com>). وتحقيق ذلك يمر عبر (والي فايزة، 2019، ص 10):
- إعادة بناء العلاقة القائمة بين الدولة والتنظيمات الاجتماعية والسياسية.
 - فتح المجال وعدم تقييد نشاط هذه التنظيمات بشكل يسمح ببناء علاقة تسد الفراغ الوظيفي للدولة.
 - إرساء ثقافة التعايش السلمي بين أفراد المجتمع، في ظل الطبيعة المتعددة والمنقسمة في مالي.
- ان هدف الاندماج هو الوصول إلى هوية واحدة تلو ما سواها من الولاءات الفرعية لتتجاوز ضعف وفشل البناء السياسي وهذا عبر (دريس علي، 2013، ص 60):
- الوصول إلى هوية واحدة يتم تشكيلها وصهر كل الهويات الفرعية الأخرى ضمنها.
 - الإجماع حول حد أدنى من القيم والمبادئ اللازمة والدفاع عن الموروث المشترك وتقاسمه.
 - الاتفاق حول الآليات والتدابير للوصول إلى الاندماج القيمي وبلوغ مستوى المواطنة.
- الذي يتم عبر مكافحة التهميش والاستبعاد الذي مورس على المجموعات المجتمعية أو السياسية من الدولة أو مؤسساتها الرئيسية، فقد تسعى إلى تحدي الدولة ويؤدي الفشل في إدارة مثل هذه التحديات إلى لجوء هذه الجماعات إلى المعارضة العنيفة. وهو ما يشبه تماماً الوضع في مالي، وبالتالي فإن الحرمان من الحقوق أو انتهاكها على أساس الاستبعاد الاجتماعي والتمييز يمكن أن يؤدي إلى الهشاشة (Claire Mcloughlin, 2012, P25). تنطلق هذه المقاربات من ثلاثة اعتبارات رئيسية استخلصتها هذه الدراسة (محسن عوض، 2012، ص116):

1- عدم جدوى مكافحة التهميش إذ احتفظنا بنفس السياسات التي تنتج التهميش أو تسهم في استدامته

2- الاستثمار في التنمية الإنسانية، ودعم الأمن الإنساني لسلامة المجتمعات واستقرارها ووحدها

3 - إيجاد إستراتيجية مقبولة دوليا لمكافحة التهميش وفق مبادئ تحقق هذه الغاية.

6. خاتمة:

استجمع مصطلح الهشاشة الحديث حوله جملة مفاهيم لمختلف المدارس والاتجاهات أشار معظمها لحالة الدولة في أفريقيا وما تعيشه من أوضاع داخلية كالحروب أو العنف الواسع النطاق وفي عدم قدرتها على التحكم في إدارة عملية التنمية في كافة الميادين، بغية التنبيه لتلك المخاطر والعمل على الحد منها كعناصر تمثل جوهر الهشاشة. وتتغذى الهشاشة من حالات اللااستقرار السياسي حيث يغلب نمط الارتجال على تسيير مؤسسات الحكم، والانقلابات العسكرية وتعطيل العمل بالدساتير وإغلاق مجال الحريات العامة وضعف الأحزاب السياسية والاستبداد وانتشار الفساد.

الأوضاع السياسية في مالي منذ الاستقلال ترجمة مثلى لمفهوم الهشاشة. بمختلف أبعاده السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من الطابع الاستبدادي للنظام القمعي والضعف المؤسسي والفساد والوصول إلى السلطة واحتكارها عن طريق هيمنة أقلية تعتمد وسيلة الانقلابات العسكرية وإلغاء التعامل بالدساتير وفرض حالات الطوارئ وإهمال الخصوصية المحلية التي تستمد قيمها من القبيلة والجماعة كمخزون قيمى ثرى يمكنه الإسهام في إثراء الوعي الجماعي بما يضمن لها القابلية الاجتماعية وعدم التفكك والضعف.

لذلك فإن أي استراتيجيات للحد من هشاشة الدولة يبدأ عبر إعادة تصويب المسار السياسي والدفع نحو تسويات سلمية والبدء في الإصلاح السياسي وإعادة تحديد مهام الجيش، وهذا ضمن سبل سياسية واقتصادية واجتماعية للتغلب عليها يأتي عبر:

أ- تبني الحل السلمي والتوافق حول جوهر القضايا وفض النزاع الداخلي والتوصل الى تسويات سياسية تتبنى في روحها النصوص التي اتفقت عليها الأطراف في مختلف مراحل الحوارات والتي انبثقت عنها اتفاقيات تمناست 1991 واتفاقية الصلح في فيفري 1995 واتفاقية السلام سنة 2006 وصولا إلى اتفاق السلم في مالي في مايو 2015 كمرجع يستند إليه الفرقاء في عملية الحوار السياسي للخروج من حلقة الهشاشة عبر بناء مؤسسات تقوم على شرعية النظام السياسي واستعادة الثقة للشروع في عملية إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة وجادة تركز أسسها على الأمن والتنمية والعدالة، من خلال إشراك كل المكونات.

ب- الاهتمام بالقراءات التحليلية لتقارير مراكز البحث والدراسات والهيئات التي تهتم وتراقب وترافق عمل تلك المؤسسات التي تشتغل حول ظاهرة الهشاشة وتطورها ومقارنتها واقعا، لأن مالي تحتل مراتب متقدمة على جدول ترتيب الهشاشة وفق مؤشرات تتم عملية تحيينها سنويا ابتغاء الوصول إلى إقامة أسس متينة وصلبة تقوم عليها المؤسسات التي تشرع وتحكم وفق المبادئ المتوافق عليها.

ج- تأسيس نظام فعال للحوكمة ومكافحة الفساد في مالي عبر إيجاد آليات فعالة تراقب عمليات الاختيار والرصد والمتابعة والتنفيذ، للجهز التنفيذي للتوصل بنظام إدارة شفاف وموثوق به، وفق مبدأ المساءلة وكذلك الشفافية، التي تعزز كفاءة الإدارة في تسيير الشؤون العامة، بما يعطيها مصداقية سواء تجاه الفاعلين الوطنيين أو تجاه المؤسسات المالية الدولية.

د- تخطيط استراتيجيات تنمية تقوم على جملة إصلاحات وبرامج اقتصادية تراعي التطور المؤسسي وتعمل على نشر ثقافة المنافسة، بما يخلق ديناميكيات تجلب الاستثمار الخارجي، خاصة في مجال الفلاحة، كقطاع استراتيجي يمتلك المجتمع المالي فيه تقاليد،

بما يدعم البنية التحتية وينعكس إيجاباً على مستويات معيشة السكان لتحقيق الاستقرار الداخلي، وتحقيق التكامل ضمن تكتلات متصلة ومستمرة تراعي مصالحها المشتركة ضمن أطر الترابط و بصيغ تعاون وتبادل وادماج تخفف من النزاعات وتفتح المنافذ نحو الأسواق الخارجية.

هـ- استعادة الدولة لوظائفها الاجتماعية بهدف تقويم الإخفاقات وتحقيق العدالة في توزيع الموارد والأعباء من خلال معالجة قضايا الظلم وعدم المساواة وحسرها باعتبارها مغذية للعنف ومهددة للاستقرار والعمل. برسم سياسات اجتماعية تراعي كل الفروق وتضبط بآليات قانونية، تتحكم في توزيع المكنات الاجتماعية والموارد الاقتصادية على سائر أفراد المجتمع. والإسهام من خلالها في تخفيف منابع تمويل الإرهاب وتجنيد الأفراد وقطع الطريق أمام أي توظيف للخطاب الديني يعمل على استمالة الطبقات المحرومة والمهمشة.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً-المصادر

-الاتفاق للسلام والصلح في مالي من عملية الجزائر.

ثانياً-الكتب

أ- باللغة العربية

- ابراهيم محمد ادم، الديمقراطية ومشكلة القوميات الصغرى، جامعة الخرطوم العالمية، الخرطوم، 2006، ص 266.
- برتران بادي، ترجمة شوقي الدويهي، الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي، دار الفارابي، الجزائر، 2006، ط1، ص 11.
- جان فرانسوا بايار، حليم طوسون، سياسة ملء البطون السوسولوجية للدولة لافريقية، دار العالم الثالث، القاهرة، 1992، ص 186.
- حمدي عبد الرحمن حسن، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية النظم الافريقية نموذجاً، المركز العلمي للدراسات السياسية، الاردن، 2008، ط1، ص14.
- محمد الحافظ الغابد، مالي عودة الاستعمار القديم، دار الكتب، قطر، 2014، ط 1، ص 127.
- محمد عاشور مهدي، التعددية الاثنية ادارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2002، ص 132.
- محمد صلاح، سامح عثمان احمد، موسوعة المعرفة، الإسكندرية، عتبة الثقافة، 2007، ص 04.
- سيد احمد بن شيخنا، ازمة مالي الاسباب والتداعيات، دار الكتب، قطر، 2014، ط 1، ص 58.
- عادل عامر، التحديات السياسية والأمنية التي تهدد الاستقرار في أفريقي، دنيا الوطن، افريل 2018، ص 12.
- روجز أوين، ترجمة عبد الوهاب علوب، الدولة والسلطة والسياسة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004، ط 1، ص 186.

ثالثا - توثيق الدوريات والمكتبيات

- احمد طه محمد، قضايا افريقيا والنظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، ع 113، ص 54.
- جبابلية عبد الحفيظ، تحديات عمليات بناء الدولة في افريقيا، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 2010، ص 128.
- جمال منصر، احتمالات فشل الدول في شمال افريقيا بين مخاطر الفشل وفرص اعادة البناء دراسة الحالة الليبية، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ع 1، ص 240.
- والي فايزة، إشكالية الاندماج الوطني في افريقيا، مجلة قراءات افريقية، ع 40، إبريل، 2019، ص 120.
- ولفرام لآخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، أوراق كارينجي الشرق الأوسط، سبتمبر 2012، ص 21.
- كمال محمد جاه الله الخضر، مستقبل مالي في ضوء التدخلات الغربية، مجلة قراءات افريقية، 2013، ع 19، ص 22.
- محمد بوبوش، التكامل الاقتصادي الإفريقي، مجلة قراءات افريقية، ع 24، افريل، 2015، ص 58.
- السيد علي ابوفرحة، الدولة الهشة في إفريقيا في ضوء علم الاجتماع السياسي، قراءات افريقية، ع 27، مارس 2016، ص 30.
- سمر حسن الباجوري، الفساد والنمو الاقتصادي الشامل في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة قراءات افريقية، ع 43، جانفي، 2020، ص 68.
- شليحي الطاهر، تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 2018، مجلد 3، ع 6، ص 69.

رابعا- الدراسات غير المنشورة

- احلام سايح، هشاشة الدولة في افريقيا وتأثيرها على تنامي الحركات الارهابية دراسة حالة مالي (2012-2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2017، ص 143.
- دريس علي، اثر بناء الدولة على الانتماء الديني والمواطنة في المنطقة العربية، دراسة مقارنة بين مصر والجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2013، ص 60.
- ونوغي مصطفى، إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل الأفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2010/2011، ص 77.

خامسا- توثيق المواقع الالكترونية

- حمدي حسن عبد الرحمان، نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية. إفريقيا نموذجًا
<https://www.qiraatafrican.com/>،
- حفيان عبد الوهاب، عوامل ومنطق اللامن في الساحل بين الواقع والمستقبل، ماي 2017، <https://democraticac.de/>،
- النان ولد الماي، التعدد الاثني والاندماج الوطني في موريتانيا، المركز العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، <http://aqlame.com/>،
- علاء الدين علي النحاس، الدولة بين الفشل و الإفشال حالة الدول العربية ليبيا، سوريا، العراق، <https://democraticac.de/>،
- عربي بومدين، أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي دراسة في الأسباب وتحديات البناء، <http://www.qiraatafrica.com>،
- فاروق حسين أبوضيف، تأثير الانقلابات العسكرية في مالي على حالة الاستقرار السياسي: دراسة مكثفة لانقلاب أغسطس 2020، موقع قراءات افريقية. <https://www.qiraatafrican.com/home/new>،
- صباح رحومي علو، الدولة الهشة العراق نموذجًا، موقع الحوار المتمدن، <https://www.ahewar.org>،
- مالي، موقع ويكيبيديا، <https://ar.wikipedia.org/wiki/%8A>،
- Annick Girardin ،‘Accord pour la paix et la réconciliation au Mali/’<https://dz.ambafrance.org>
- Mali Pricipaux Indicateurs Économiques.<https://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque->
- Mali : L’économie Au Tableau d’honneur, Malgré Tout.<https://www.jeuneafrique.com/>

ب- باللغة الأجنبية

- Boubacar Ba and Morten Bøå ,MaliA Political Economy Analysis,Report commissioned by the Norwegian Ministry of Foreign Affair,P13.
- Claire Mcloughlin,Topic Guide on Fragile States, Governance and Social Development Resource Centre, University of Birmingham, UK 2012,P23.
- Jean-Émile Charlier, Jean-François Pierrard, La Décentralisation Comme Condition Du Fonctionnement Des Systèmes D’enseignement, Cairn.Info,2001/1 (n° 17), P32
- Jean-Marc Chataigner,Etats Et Sociétés Fragiles Entre Conflits, Reconstruction Et Développement,Karthala- Paris 2007.P223.
- M. Dialo .Iam, Changement Climatique Au Mali Et Tendance A La Desertification,1984,P83.
- Michele Galy,La Guerre Au Mali,Edition La Decouvetre,Paris, 2013,P109
- Ousmane Maiga, Analyse De L’économie Politique Du Mali Perspectives Sur Les Programmes De Sécurité Alimentaire, ResearchTechnical Assistance Center, Décembre, 2019, P9.

- Ousmane Maiga et al, **Analyse De L'économie Politique Du Mali**. Research Technical Ce.Washington, 2019, P5.
- Ousmane Sy, **Reconstruire l'Afrique Vers Une nouvelle Gouvernance**, Éditions Charles Léopold Mayer, Paris2009, P171
- Santos Paulino, **Fragile States: Causes, costs and responses**, Oxford University Press, 2011,P7.
- Serge Michailof, «**Comment sortir de l'ornière les pays « faillis »?**», politique étrangère2011P43.
- Veron.g, **la Somalie: Cas D'école Des Etas Dit Faillis**, I.F.R.I.P.E.2011, P46.

Rapport:

- Bernard Adam, **Mali de l'intervention militaire française à la reconstruction de l'Etat**, Rapport du GRIP, 2013World Bank, International Bank for Reconstruction and Development, International .2017, p.18.
- **Coopération au développement** : les Pays-Bas et le Mali,www.paysbasetvous.nl/développement.
- **STRATEGIED'APPUI A LA GESTION DE LA TRANSITION2013-2014**.GROUPE DE LA BANQUE AFRICAINE, P3.
- **DOCUMENT DE STRATÉGIE PAYS DU GROUPE DE LA BANQUEAU MALI 2015-2019**, BANQUE AFRICAINE DE DEVELOPPEMENT, 2015, P5.
- **STRATEGIE D'APPUI A LA GESTION DE LA TRANSITION**, 2013-2014,P21.

6. ملاحق:

الجدول (01): مؤشرات الدولة الهشة في مالي سنوات 2014-2020

العام	الرتبة	المجموع	الجهاز الأمني	الإقصاد بين	النخب	الجماعات	الإتحاد	الاقتصادى	التنمية الاقتصادية	غير متكافئة	رحلة البشر و	هجرة الأدمغة	شرعية الدولة	الخدمات العامة	حقوق الإنسان	و سيادة القانون	الضغوط	الديمقراطية	اللجوء و التزوج	التدخل الخارجى
2014	38th	89.8	8.0	4.9	7.5	7.9	7.1	8.1	5.9	8.6	6.8	9.0	7.5	8.5						
2015	30th	92.9	8.7	4.9	7.6	8.2	7.4	8.4	6.0	9.0	6.7	9.1	7.8	9.3						
2016	29th	95.2	9.2	5.2	7.9	7.9	7.6	8.7	6.3	9.0	7.0	8.7	8.1	9.6						
2017	31st	92.9	9.0	4.9	7.4	7.7	7.4	8.5	6.1	8.8	7.3	8.5	7.9	9.4						
2018	27th	93.6	9.3	5.4	7.9	7.6	7.3	8.6	6.1	8.5	7.3	8.0	8.2	9.5						
2019	21st	94.5	9.5	5.4	8.1	7.4	7.0	8.3	6.5	8.5	7.6	8.3	8.4	9.6						
2020	16th	96.0	9.5	5.7	8.4	7.3	7.0	8.0	7.0	8.8	7.7	8.6	8.4	9.6						

المصدر: <https://fragilestatesindex.org/>